

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأثر تبنيها على التنمية المستدامة

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأثر تبنيها على التنمية المستدامة

د. سهام طرشاني
جامعة الشلف

الملخص: بات من الواضح أن منظمات الأعمال، تواجه اليوم تحديات كبيرة في تفاعلها المنشود مع السوق والمجتمع. سعيا منها لتحقيق الاستجابة الدقيقة لتوجهات واحتياجات ورغباته .

وتأسيسا على ذلك أصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءا من إستراتيجية المنظمات الحديثة للتفاعل مع البيئة بكل متغيراتها، والتركيز على تحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة للمجتمع مع المحافظة على البيئة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، وكذا توفير فرص عمل متساوية لأفراد المجتمع، و للارتقاء بأداء المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية كان لزاما عليها مراعاة المجتمع الذي تعيش فيه، حيث لم يعد الربح المادي هو الهدف الوحيد الذي يقود المؤسسات الى التميز و الاستمرار في السوق، ذلك أن الممارسات غير المسؤولة تؤدي إلى تشويه صورة المؤسسة في السوق و بالتالي إضعاف مركزها السوق.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، أبعاد المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة.

📌 مقدمة:

بظهور المفاهيم الحديثة التي من أبرزها "المسؤولية الاجتماعية"، فإن المؤسسات لم تعد تعتمد في بناء صورتها الذهنية على مراكزها المالية، فقد أدركت أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل مراعاة احتياجات المجتمع والحفاظ على البيئة، وهذا كله من أجل خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم¹.

وبالموازاة مع ذلك فإن الأنظمة المدنية قامت بوضع النظم والقوانين التي تحكم حركة التجارة وتنظم عمل الأسواق، إلا أن الرغبة في الربح السريع لا تزال قائمة إلى يومنا هذا، وتدفع العديد من الشركات والتجار والمنتجين والمتعاملين بالمواد والخدمات لإتباع أساليب غير مشروعة للربح السريع باستخدام وسائل الغش المختلفة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود نظم رقابية لتتبع المخالفات وجعلت تبعية هذه النظم الى الجهات المختلفة، وتدرس هذه الورقة إشكالية تبني وتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المنظمات وأثرها على التنمية المستدامة.

الإشكالية: إن فلسفة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات تقوم على ضرورة مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية في الممارسات الإنتاجية والتسويقية، التي تنادي بها الجمعيات والهيئات والمنظمات القائمة على الدفاع عن البيئة وحماية المستهلك، وكذا ضرورة الموازنة بين المصالح المتناقضة والمتمثلة في تعظيم الربح للمنظمة دون الإخلال بمصلحة المجتمع وتحقيق الرضا العام في نفس الوقت.

هذا ما يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تلتزم المؤسسات وتحمل أعباء المسؤولية الاجتماعية عند أداءها لمهامها وأعمالها ؟ وهل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ذو تأثير على التنمية المستدامة؟

📌 أهداف الدراسة:

✎ تأثير مدى التباين في تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع .

✎ تبيان أهمية ممارسة المؤسسة لدورها الاجتماعي ليس اتجاه أصحاب المصالح فقط و إنما تجاه بيئتها على المستوى

الدولي

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واثربتها على التنمية المستدامة

✎ التعرف على كيفية دمج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة حتى تحقق الأهداف المرجوة و تساهم في تحقيق و التنمية المستدامة .

✎ الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة بعض التوصيات التي تساعد أصحاب القرار في المؤسسة على تطوير عملها في هذا الميدان.

🚩 أهمية الدراسة:

تساعد هذه الدراسة الشركات التي تسعى لتبني فكرة المسؤولية في الأخذ بالطرق والأساليب التي وردت في هذه الدراسة إذا أرادت أن تطور وتحسن من وضعيتها في المجتمع الذي تعمل فيه، وأن تكسب ود واحترام الشركات الأخرى لها ، لما لذلك من الأثر البالغ الأهمية في اخذ الموقع الاستراتيجي وسط المجتمع المدني ومن ثم زيادة قوة واستمرار ميزتها التنافسية.

🚩 منهجية الدراسة المستخدمة:

اعتمدنا بشكل أساسي على المنهج التحليلي الوصفي لأنه الأنسب في الدراسات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية، حيث قمنا بجمع أكبر معلومات حول موضوع الدراسة و تحليلها تحليلًا دقيقًا للتوصل إلى نتائج عن الظاهرة العلمية المدروسة و تقديم التوصيات.

أولاً: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تمثل المسؤولية الاجتماعية بمنظورها التسويقي التحدي الأكثر وضوحاً لإدارات التسويق في تفاعلها مع البيئة المحيطة بها، وذلك نظراً لما حصل من تغير اجتماعي وبيئي كبير ألزم المنظمات اليوم في أن تنظر إلى تحقيق الحياة النوعية للأفراد وبشكل يوازي أن لم يكن أكثر من سعيها لتقديم منتج ناجح إلى الأسواق.

١/ تعريف المسؤولية الاجتماعية:

حتى وقتنا الراهن لم يتم تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، حيث لا تزال تستمد قوتها و قبولها من طبيعتها الطوعية، من هنا تعددت التعاريف والمفاهيم حيث:

- عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على أنها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس، بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد" ²

- كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تنطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية. وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً" ³

- وقد أشار Drucker في تعريفه للمسؤولية الاجتماعية إلى أنها "التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه"، وقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح المجال لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة.

- ويرى (الغالبى والعامري) بأنها: "عقد بين المنظمة والمجتمع تلزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع وبما يحقق مصلحته وينظر لها على أنها التزام من قبل المنظمة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه من خلال قيامها بكثير من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر ومكافحة التلوث وخلق الكثير من فرص العمل وحل الكثير من المشاكل (المواصلات، الإسكان، الصحة) وغيرها من الخدمات" ⁴.

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واثربتها على التنمية المستدامة

- تعرفها جمعية الإداريين الأمريكيين بأنها: "استجابة إدارة الشركات إلى التغير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بانجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة الاقتصادية"⁵
- من ناحية أخرى حدد "Berko witz and Ethers" مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن ثلاثة مفاهيم أساسية لمسؤوليات المنظمة تمثلت في⁶:

1/ المسؤولية تجاه تحقيق الأرباح: وتشير إلى أن مسؤولية المنظمة كانت متمثلة فقط في تحقيق الأرباح للمالكين ولحملة الأسهم، وهذه المسؤولية القاصرة تؤيد ما جاء به الاقتصادي Friedman.

2/ المسؤولية تجاه أصحاب المصالح: نتيجة الانتقادات الموجهة لأهداف الربحية كمسؤولية وحيدة تركز عليها المنظمة، ظهر ما يسمى بالمسؤولية تجاه أصحاب المصالح والتي تركز على ضرورة الاهتمام بتلبية أهداف أصحاب المصالح من مستهلكين، عاملين، مجهزين، موزعين،... وغيرهم.

3/ المسؤولية تجاه المجتمع: وقد انتشر هذا المفهوم في الفترة الأخيرة، ويشير إلى ضرورة التزام المنظمة بالمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع بشكل عام، وذلك من خلال الاهتمام بما تطرحه الجماعات ذات العلاقة مثل جماعة السلام الأخضر "Green Peace" والتي تنادي بتعزيز السلوكيات الإيجابية تجاه البيئة مثل التسويق الأخضر "Green Marketing".
ب/ أهمية المسؤولية الاجتماعية:⁷

بالنسبة للمؤسسة:

• تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال.

• من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.

• تمثل المسؤولية الاجتماعية تحاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.

بالنسبة للمجتمع:

• الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

• تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.

• ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصلحة.

• الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد.

بالنسبة للدولة:

• يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل الاجتماعية؛ التكاليف.

• المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها.

• تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها الصحية، الثقافية والاجتماعية.

ج/ أبعاد المسؤولية الاجتماعية: يعمل المسوقون اليوم في ظل بيئة ديناميكية شديدة التعقيد، تتطلب منهم التفكير المتحد حول الأهداف والممارسات التسويقية، التي يقومون بها للاستجابة إلى حاجات ورغبات الزبائن، وتستمد منظمات الأعمال قوتها وفعاليتها من خلال انتمائها الحقيقي للمجتمع وتفاعلها معه، وبما يعزز من قدراتها في أن تكون القرارات المتخذة

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واثربتها على التنمية المستدامة

لأنتهى المنهج الاقتصادي البحث، بل تسعى لان تكون قراراتها ذات بعد أخلاقي وإنساني واجتماعي للمساهمة في رقي حياة الفر. حتى عدت هذه المنظمات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية ب "مواطنة التسويق" citizenship marketing من خلال اهتمامها بالجوانب الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والإنسانية عند بناء استراتيجياتها والتي يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم(1): أبعاد المسؤولية الاجتماعية.



المصدر: ثامر البكري، التسويق: أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص232.

- حيث يتضح من الشكل بان البعدين الاقتصادي و القانوني هما الجوانب المسلم بهما في أعمال الشركات ومنذ فترة ليست بالقصيرة. وبالتالي فإنهما يمثلان القاعدة المادية لبناء الهيكل الهرمي للمسؤولية الاجتماعية. بينما يمثل البعدين الأخلاقي والإنساني الأكثر حداثة ومعاصرة في تعامل وتوجه الشركات في علاقتها وتفاعلها مع المجتمع، حيث أن⁸:

❖ البعد الاقتصادي: يتمثل في عمل الشركات على تحقيق الأرباح وزيادة العائد على الاستثمار للمساهمين في الشركة.

❖ البعد القانوني: يمثل التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات والأنظمة التي تسنها الدولة أو المجتمع.

❖ البعد الأخلاقي: ويقتضي هذا البعد مراعاة المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع عن طريق احترام العادات والتقاليد ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك، لهذا يتم التركيز على المنتجات والخدمات المقدمة بما يتوافق ونوعية الحياة في المجتمع، كما يتم التركيز على تقديم الحاجات الأساسية في المجتمع⁹.

كذلك تتعلق أخلاقيات الأعمال بسلوكيات الأفراد في نشاطاتهم العملية المختلفة وهذا يشمل طريقة تعاملهم مع زملائهم والزبائن وأي شخص آخر يتعامل مع الوحدة الاقتصادية¹⁰.

ويستوجب البعد الأخلاقي ضرورة بذل الجهود الكافية لتحقيق الأهداف، و ضرورة التعاون مع الآخرين وتشجيع العلاقات الاجتماعية في مباشرة المهام الوظيفية و ضرورة تحقيق التوازن في المصالح المتعارضة، مع التحلي بالصدق والأمانة والإبداع والابتكار والتطوير.

أهمية أخلاقيات الأعمال:

تكمن أهمية أخلاقيات الأعمال سواء بالنسبة للمؤسسة أو الأفراد الذين ينتمون إليها أو للأطراف ذات المصلحة في أنها تعد أمرا مهما في تقوية مدى الالتزام بمبادئ العمل الصحيح والصائب¹¹، الذي بإمكانه توجيه المؤسسة نحو مفهوم أوسع يبرر وجودها.

وإذا أردنا الإشارة إلى أهمية أخلاقيات الأعمال فإننا سنحاول إيرادها في شكل نقاط على النحو التالي:¹²

- تساعد مختلف الشرائح المكونة للموارد البشرية للمؤسسة بالالتزام بالأهداف المرسومة لهم بالإستناد إلى قيم المؤسسة التي تؤثر فيهم،

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واثربتها على التنمية المستدامة

- تسهل عملية صنع القرار وتحقق احترام كل الأطراف سواء من داخل أو من خارج المؤسسة، تولد لدى العاملين الشعور بالثقة والفخر بالانتماء للمؤسسة.

❖ يمثل البعد الإنساني (الخيري): الرفاهية والشهرة والمكانة التي تحتلها الشركة، عبر ما تقوم به من فعاليات وأنشطة تدعمها بالأبعاد الثلاث المكونة لقاعدة الهرم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة :

تسابق المجتمعات إلى وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد وقد يؤدي ذلك إلى النمو وبالتالي التغيير والزيادة في الاستهلاك والادخار والنتاج القومي. ويعتبر النمو الاقتصادي ضرورة للتخفيف أو تلافي الفقر، إلا أن النمو السريع غير المتوازن غالباً ما يؤدي إلى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية. وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل الزيادة المطردة لأنواع التلوث في خضم إقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على الصحة ونوعية الحياة، وقد يظهر في صورة عدم استقرار الانتاجية من خلال على سبيل المثال الاستغلال الخاطئ لمصادر المياه وسوء استغلال التربة. ولذا فإن من الطبيعي أن المشاكل البيئية تتفاوت حسب مفهوم التنمية التي يتبناها المجتمع ونموه الاقتصادي وسياسته الإدارية تجاه البيئة.¹³ وتتصف كثير من السياسات الإدارية البيئية في الدول النامية بضعف مقوماتها وهو ما يؤدي إلى سهولة استيراد وانتقال بعض التقنية والمصانع من الدول الصناعية المسببة لكثير من التلوثات البيئية.

وتعترف جميع هذه التعاريف بأن استدامة النشاطات التي تحقق رفاهية البشر تعتمد على المحافظة على الوظائف البيئية التي تسهم، هي ذاتها، بطرق مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق رفاهية البشر. ويشير ذلك إلى قدرة العمليات الطبيعية وعناصرها على توفير السلع والخدمات التي تلبى احتياجات البشر. وتركز وجهة نظر تعتمد على النظم البيئية تجاه التنمية المستدامة على المحافظة على استقرار ومرونة النظام البيولوجي. وتعترف التنمية المستدامة بتكافل الاقتصاديات البشرية مع بيئتها، وتبرز الحاجة إلى فهم علمي لطريقة عمل النظام البيولوجي وما يتعرض له من تغيير.¹⁴

وعليه فإن التنمية المستدامة تعني أن يؤخذ بعد الحفاظ على البيئة في الاعتبار لدى تخطيط التنمية على الأمد الطويل وذلك باحتساب أثر النشاط على البيئة وأخذ كل عناصر التكاليف البيئية في الاعتبار لدى اتخاذ القرارات الاستثمارية والمقارنة بين البدائل واختيار الأقل ضرراً بها. من هنا يمكن أن تنشأ "محاسبة بيئية" تُعنى بتقدير واحتساب التكاليف البيئية، وينشأ معها ما يمكن أن يمثل رقابة تتضمن تقييم أداء بيئي أو صديق للبيئة (environmental auditing) ولا بد لهدف صداقة التنمية للبيئة أن يتحقق إلى جانب هدي الشمول والتوازن وهما هدفان عريقان للتنمية بميزان التنمية الحقيقية عن النمو المظهري.¹⁵

ولقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة Sustainable Development وهي تنمية قابلة للإستمرار والتي تهدف إلى الإهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الانسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرصة العمل والصحة والتربية والإسكان، وتهدف التنمية المستدامة أيضاً إلى الإهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية. وحيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الانسان وأن التنمية هي الأسلوب التي تنبعها المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، لذا فإن الأهداف التنموية البيئية يكمل بعضها البعض.

وحتى مطلع الستينات لم تستقطب المشاكل البيئية الانتباه الكافي لمتخذي القرارات ورسمي الاستراتيجيات والسياسات في المجتمع والمنظمات.

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واثـر تبنيها على التنمية المستدامة

إلا أن مطلع السبعينات شهد زيادة في انتشار الوعي البيئي وقليل من الالتزام بتطبيق السياسات البيئية تجاه المحافظة على الموارد ومقاومة التلوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي.¹⁶

وقد ساهمت التجارة الدولية والتسارع نحو النمو الاقتصادي إلى ذلك من عدم الالتزام وزيادة الإستنزاف والضغط على البيئة. وقد مهدت كثير من المناسبات والتقارير والممارسات السياسية الطريق تجاه تطوير مفهوم التنمية المستدامة ومن تلك:

- مؤتمر استوكهولم المعني بالبيئة الإنسانية وقيام ونشأة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972م.
- التقرير المشهور تحت عنوان حدود النمو.
- التقرير الأمريكي العالمي لعام 2000م إلى الرئيس.
- الإستراتيجية الدولية للحفاظ على الطبيعة
- تقرير التنمية المستدامة للغلاف الجوي
- تقرير الأمم المتحدة تحت عنوان مستقبلنا المشترك
- مؤتمر ريوديجانيرو عام 1992 والمعروف أيضاً بقمة الأرض والمعني بالبيئة والتنمية.
- مؤتمر RIO+5.

وشهد العالم العربي انطلاقة برامجه للتنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس في أكتوبر 1986م والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة في سبتمبر 1991م.

ومن الملاحظ أن كثير من مجالات النشر والبحث المرتبط بالتنمية المستدامة كانت تحمل الكثير من التركيز على الدول النامية ذلك فإن معظم الدراسات منذ البداية وحتى الفترة الحالية تتناول التنمية المستدامة باتجاه يرتبط بالحوار حول النمو والمشاكل البيئية المرتبطة بالاقتصاد، وقد اكتسب تعريف هيئة براند تالاند (WCED 1987) للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية الحوار حول ذلك المفهوم، حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة المعروف بعنوان مستقبلنا المشترك في عام 1987 محاولة لتعريف التنمية المستدامة بأنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلباً في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم. وقد عرفت التنمية المستدامة أيضاً (Barbier 1987).⁽⁹⁾

أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تتضمن أبعاداً تتداخل فيما بينها و هي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

❖ الأبعاد البيئية: الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية هو العمود الفقري للتنمية المستدامة و عامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة من أجل الحصول على طرق منهجية مترابطة مع إدارة نظام البيئة مثل تحسين الطرق الزراعية و بالتالي الحصول على منتج صحي و غني بالقيم الغذائية بالإضافة إلى مراعاة استهلاك مصادر المياه المختلفة حسب فترات زمنية محددة ، الحفاظ على الغابات من الرعي الجائر وقطع الأشجار لما للغابات من تأثير مهم في تلطيف الجو و تخفيف الآثار السلبية الناتجة عن غاز أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون، من حيث التلوث وارتفاع درجات الحرارة و تدمير طبقات الأوزون.

❖ الأبعاد الاجتماعية: الاهتمام بالمواطنين من حيث التزايد السكاني ، المواليد ، الوفيات ، اتباع الوسائل الصحية السليمة لبناء مجتمع قوي، متين، دراسة الفقر، زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالمرأة و الأطفال.

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واثربتها على التنمية المستدامة

❖ الابعاد الاقتصادية: يجب أن يكون موضوع التنمية المستدامة عامل مهم و مشجع لرفع مستوى الإنتاج على جميع الأصعدة وعليه يجب رفع مستوى المهارات المختلفة مع تحديد طبيعة الصناعات التي تتلائم مع توفير بيئة نظيفة و حياة اجتماعية أفضل.

ثالثا: ترقية و تنمية المسؤولية الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

لم تعد المؤسسات اليوم تعتمد على ربحيتها أو سمعتها المالية بل أصبحت تعتمد على مفاهيم جديدة من أبرزها المسؤولية الاجتماعية والتي تعني دمج الاهتمامات الاجتماعية و البيئية في النشاطات التجارية و الالتزام الأخلاقي للمساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية و الذي يشمل العناصر التالية:

- احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية؛
- الأمان عند عملية الإنتاج و تحقيق الأمان في خصائص المنتجات؛
- إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور، التكوين المهني.....
- احترام حقوق الإنسان: في أماكن العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل، مكافحة عمل الأطفال...؛
- الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة و تبييض الأموال؛
- الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية؛
- التحوار مع أصحاب المصالح ؛
- الانضمام إلى المقاييس العالمية للبيئة مثل Iso 14000 ، المعايير الاجتماعية...

نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا أو بعضا منها التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة المفهومين متكاملان لا متعارضان و كلاهما يخدم الآخر.

ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا، والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر، وأن يصورها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة.

تستهدف المؤسسة أثناء ممارستها لمسؤوليتها الاجتماعية زيادة مساهمتها في التنمية المستدامة وبالتالي المحافظة على البيئة، ولتحقيق ذلك الهدف ينبغي على الشركة أن تعمل على أساس مجموعة من المبادئ التي تتمثل في¹⁷:

- القابلية للمساءلة،
- الشفافية،
- السلوك الأخلاقي،
- احترام مصالح الأطراف المعنية،
- احترام سيادة القانون،
- احترام المعايير الدولية للسلوك،
- احترام حقوق الإنسان.

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واثار تبنيها على التنمية المستدامة

هناك علاقات معروفة بين المؤسسة و المجتمع، فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، ولكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستثمر لسنوات دون أن توفر بيئة تتوفر فيها شروط نجاحها واستمرارها(بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة، استقرار وتكامل الجسم الاجتماعي...) لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل.

وتضمنين المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية لا يكون بالتركيز فقط على الجوانب الأخلاقية في المجتمع و لكن أيضا على أساس منطق من الشرعية و الفعالية، فالمؤسسة في نهاية الأمر لا تتعامل على أساس من المشاعر و الوطنية فحسب عندما تستثمر لإعادة تهيئة محيطها بل هي تقوم بذلك لأنها تنتظر عائدا من وراء ذلك.

أن العمل في محيط حساس و مضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة و تواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أداء المؤسسة و المجتمع و البيئة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسؤولة هو إثراء و تحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط و التي قد تحتاج إليها المؤسسة، لأجل ذلك كله من المهم أن تعبر المؤسسة عن التزامها تجاه المجتمع من خلال مناصب الشغل ، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية و حملات التوعية ، احترام حقوق الانسان و حماية البيئة، و هذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

فأصبحت المؤسسات اليوم تهتم بإعداد التقارير المستدامة التي تشمل على جوانب اجتماعية وأخلاقية وبيئية واقتصادية، وتقيّد بإعداد التقارير حسب الموصفات التي تتعلق بالإدارة البيئية ايزو 14000 و المعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية SA 0008 ومواصفات المحاسبة والمسائلة والدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة.

الخاتمة:

المسؤولية الاجتماعية تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، و هذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة وطويلة الأمد تلتزم فيها المؤسسة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية المؤسسة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية، المهم أن تكون هذه السياسة واضحة و قابلة للتطبيق و معلنة لجميع الأطراف بحيث يمكن متابعتها و الاستمرار في تنفيذ بنودها حتى لو تغيرت الإدارة.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة نجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية، فمؤسسات الأعمال بقدر ما هي مؤسسات اقتصادية هادفة إلى الربح وتحسين قيم أسهمها وحصصها السوقية، فإنها مؤسسات اجتماعية مدعوة لممارسة المسؤولية الاجتماعية، من خلال عملها على تأكيد الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الشعور بالانتماء، مما سيسهم كثيرا في نجاحاتها الاقتصادية و تحقيق التنمية المستدامة.

الهوامش

¹ - علوي فاطمة ، المسؤولية الاجتماعية بين المبادرة والشرعية، الملتقى الدولي الثالث بعنوان: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية يومي: 14 _ 15 فيفري 2012 ،جامعة بشار كلية العلوم التجارية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

² - طاهر محسن الغالي وصالح مهدي العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، (2005) ص 81 – 101.

³ - أحمد السيد طه الكردي، إدارة الصورة الذهنية للمنظمات في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية، ورقة بحثية، جامعة بنها، مصر، 2011، ص15.

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واثار تنبئها على التنمية المستدامة

- ⁴ - طاهر محسن منصور الغالي وصالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأردنية، مجلة وقائع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002، ص 216.
- ⁵ - محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 17.
- ⁶ - Berkowitz, N., Eric & Kerin, A., Roger & Hartley, W. Steven and Rudelius, William, "Marketing", Fifth Edition, Irwin, McGraw-Hill, Inc. 1997, p54.
- ⁷ - فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، الجزائر، 2002م، دون ذكر تفاصيل أخرى، ص14.
- ⁸ - ثامر البكري، التسويق: اسس ومفاهيم معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص232.
- ⁹ - أليداني إلياس، دور التقسيم الاستراتيجي في زيادة فعالية أداء المنظمات - فرع أنثيوسيتيكال المدية -، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي المدية، 2009، ص 101، 102.
- ¹⁰ د. خالد الخطيب، أخلاقيات الأعمال و أثرها في تفعيل محاسبة المسؤولية في ظل التحديات العالمية المعاصرة، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي السنوي حول أخلاقيات الأعمال و مجتمع المعرفة المنعقد في جامعة العلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن 17-19 أبريل 2006، ص8.
- ¹¹ عبد الرحمن العايب، مرجع سابق ذكره، ص6.
- ¹² رشاد الساعد، مرجع سابق ذكره، ص5-6.
- نقلا عن عبد الله عبد 149 Page Oxford University Press / Allen J. And Hamnet, C. Oxford: Ashrinking World?
- القادر نصير التنمية المستدامة لتكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مؤتمر الخير العربي الثالث، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي، لبنان، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان 22-24 يونيو / حزيران 2002.
- ¹⁴ <http://www.fao.org/docrep/004/x3307a/x3307a04.htm>
- ¹⁵ غسان قلعوي، مؤشرات التنمية المستدامة، http://www.alkhaleej.ae/eco/show_article.cfm?val=484776
- ¹⁶ The Significance Of Sustainable Development For Ideas, Tools, And Policy / Vander Bergh, نقلا عن عبد الله عبد 4. Page Island Press, Washington: J. Straaten
- القادر نصير التنمية المستدامة لتكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مؤتمر الخير العربي الثالث، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي، لبنان، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان 22-24 يونيو / حزيران 2002.
- (9) - Toward Sustainable Development: Concept, Methods And Policy / Vander Bergh, J,C,M, And Vander Straaten J. Washington: Island Press, Page 5.
- The Significance Of Sustainable Development For Ideas, Tools, And Policy / Vander Bergh, نقلا عن عبد الله عبد
- القادر نصير التنمية المستدامة لتكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مؤتمر الخير العربي الثالث، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي، لبنان، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان 22-24 يونيو / حزيران 2002
- ¹⁷ تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر 2011، نقلا عن الموقع الالكتروني، www.idsc.gov.eg